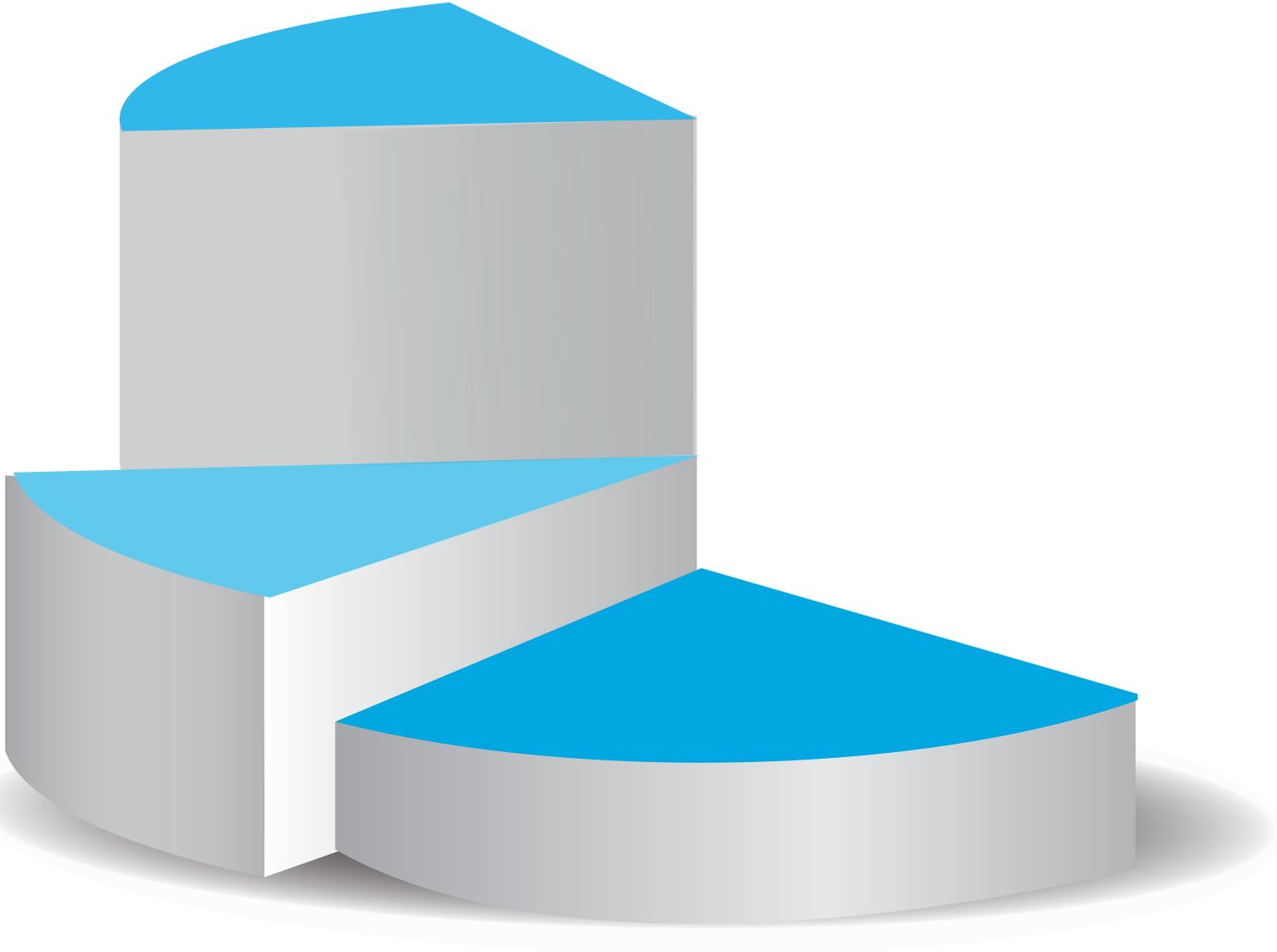
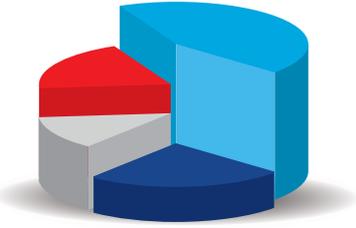


مؤشر استثمار
جمعية تجار بيروت
bankmed

للفصل الرابع من سنة ٢٠١٥



مؤشر استثمار جمعية تجار بيروت - Bankmed هو عبارة عن مكوّنين اثنين:

مكوّن مبيعات الجملة: يتناول هذا المكوّن حجم المبيعات خلال الفصل المنصرم ويعكس حالة النشاط التجاري مقارنة بنفس الفصل من السنة الماضية ومقارنة أيضا مع الفصل السابق له. إن "مكوّن مبيعات الجملة" يقيّم كمية المبيعات المتدفقة عبر قنوات البيع في السوق المحلية: مخرجات تجار الجملة هي مدخلات تجار التجزئة.

مكوّن نية الاستثمار: هذا المكوّن هو مقياس لنوايا تجار الجملة في زيادة أو تخفيض استثماراتهم خلال الفترة القادمة القصيرة المدى. إن هذه النوايا تعكس نظرة هؤلاء لصحة وعافية القطاع من خلال رأس المال الثابت في المستقبل القريب.

مكوّن مبيعات الجملة

لم يكن من المتوقع أن تعكس أرقام الأعمال المجمّعة لقطاعات تجارة الجملة أي بوادر إيجابية خلال الفصل الرابع لسنة ٢٠١٥، في غياب أي تطوّر مشجّع يُذكر. لا على الساحة الداخلية ولا على الصعيد الإقليمي.

تسارع التراجع في أرقام مبيعات تجار الجملة خلال الفصل الرابع لسنة ٢٠١٥ حيث سجّل "مكوّن مبيعات الجملة"، الذي يتناول نشاط أسواق تجارة الجملة خلال الفصل الرابع لسنة ٢٠١٥، انخفاضا إسميا بلغ ٥,٧١٪ بالمقارنة مع أرقام المبيعات الموحّدة للفصل الرابع لسنة ٢٠١٤.

يجدر الذكر إلى أن هذا المنحى ظلّ سلبياً بالرغم من تراجع مؤشر غلاء المعيشة للفصل الخامس على التوالي، والذي سجّل (-٣,٤٠٪) بين الفصل الرابع لسنة ٢٠١٤ والفصل الرابع لسنة ٢٠١٥. وشهدت الأرقام الحقيقية في "مكوّن مبيعات الجملة" للفصل الرابع لسنة ٢٠١٥ بالمقارنة مع الفصل الرابع لسنة ٢٠١٤ تراجعا بحوالي ٢,٥٠٪.

نسبة التغيير السنوية ما بين الفصل الرابع لسنة ٢٠١٥ مقارنة مع الفصل الرابع لسنة ٢٠١٤		
الفصل الرابع ٢٠١٥	الفصل الرابع ٢٠١٤	
٩٤,٢٩ -٥,٧١٪	١٠٠	مكون مبيعات الجملة الإسمي - باستثناء المحروقات السائلة التغيير الإسمي في مكون مبيعات الجملة
٩٧,٥ -٢,٥٠٪	١٠٠	مكون مبيعات الجملة الحقيقي - باستثناء المحروقات السائلة التغيير الحقيقي في مكون مبيعات الجملة - باستثناء المحروقات السائلة

بلغت نسبة التضخم في جميع القطاعات بين كانون الأول ٢٠١٤ وكانون الأول ٢٠١٥ مستوى -٣,٤٠٪ وفقا لإدارة الإحصاء المركزي.

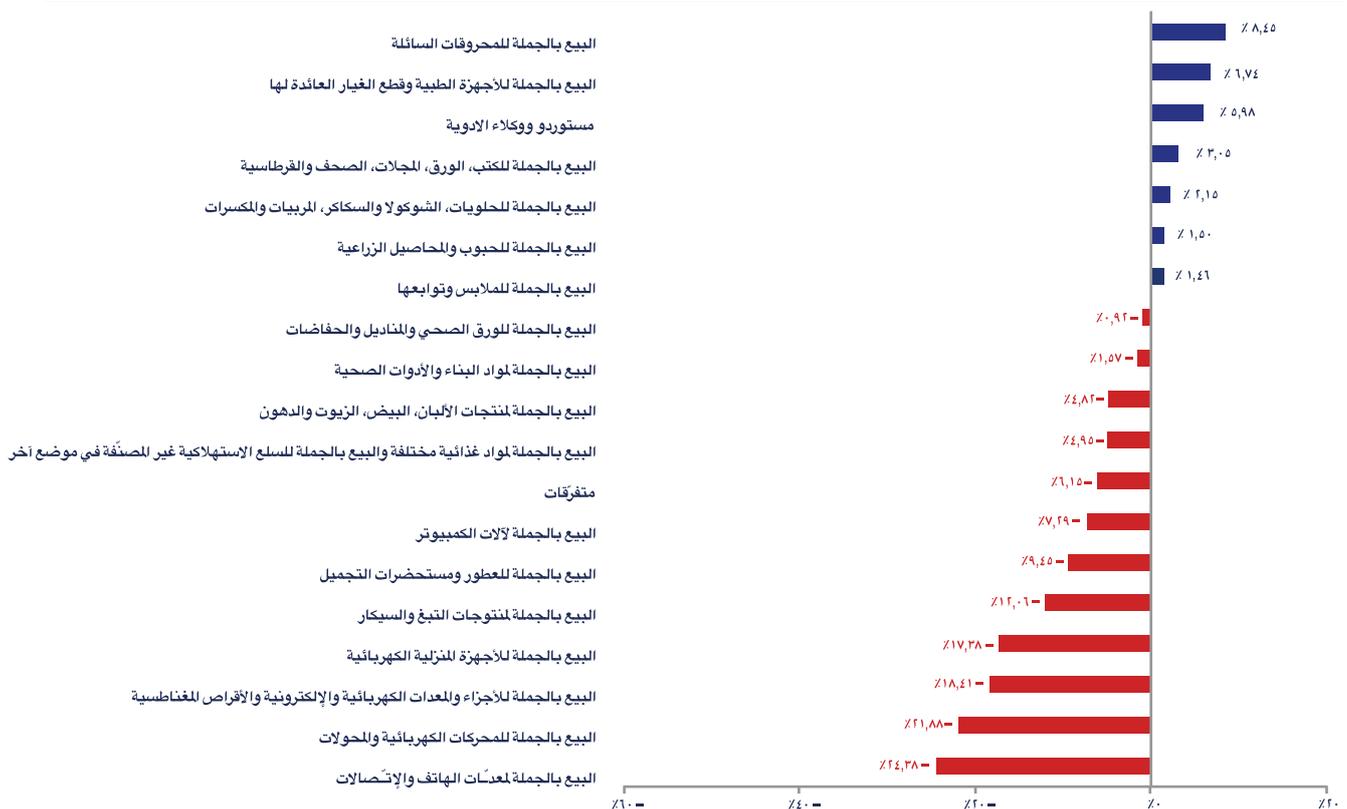
ومن جهة تطوّر الأعمال ما بين الفصلين الثالث والرابع لسنة ٢٠١٥، يُمكن القول أن أرقام الأعمال المجمّعة لكافة قطاعات تجارة الجملة تراجعت بنسبة (-١,٥٤٪). في ظلّ انخفاض متواضع لمؤشر غلاء المعيشة بلغ (-٠,١٦٪) في هذه الفترة.

نسبة التغيير الفصلية ما بين الفصل الثالث ٢٠١٥ مقارنة مع الفصل الرابع ٢٠١٥									
الفصل الثالث ٢٠١٣	الفصل الرابع ٢٠١٣	الفصل الأول ٢٠١٤	الفصل الثاني ٢٠١٤	الفصل الثالث ٢٠١٤	الفصل الرابع ٢٠١٤	الفصل الأول ٢٠١٥	الفصل الثاني ٢٠١٥	الفصل الثالث ٢٠١٥	الفصل الرابع ٢٠١٥
١٠٠	٩٦,٤٣	٩٠,٧٨	٩٦,٠٩	٩٣,٣٤	٩٩,٦٣	٨٩,٤	٩٠,٠٨	٨٩,٨٢	٨٨,٣
	-٣,٥٧٪	-٥,٨٦٪	+٥,٨٥٪	-٢,٧٥٪	+١,٧٤٪	-١٠,٤٧٪	-٠,٣٦٪	-٠,٨٤٪	-١,٢٩٪
١٠٠	٩٤,٤٠	٨٩,١٥	٩٦,٥٥	٩٢,٠٣	٩٩,٧	٩٠,٣٤	٩١,٠٢	٩٢,٠٣	٩١,٤٢
	-٥,٦٠٪	-٥,٢٥٪	+٧,٤٠٪	-٤,٥٢٪	+٨,٣٣٪	-٩,٣٩٪	+٠,٧٦٪	+٤,٥٢٪	+١,٥٤٪

- بلغت نسبة التضخم في جميع القطاعات بين أيلول ٢٠١٥ وكانون الأول ٢٠١٥ نسبة (-٠,١٦٪) وفقا لإدارة الإحصاء المركزي.
- أما مكوّن مبيعات الجملة الحقيقي للفصل الرابع من سنة ٢٠١٥ والذي بلغ (٩١,٤٢)، فهو ناتج عن احتساب نسبة التراجع التي بلغت (-١,٥٤٪) على مكوّن المبيعات الحقيقي للفصل الثالث من سنة ٢٠١٥ والذي كان قد بلغ هو الآخر (٩٢,٨٦).

أما النتائج التفصيلية للفصل الرابع لسنة ٢٠١٥ بالمقارنة مع الفصل الرابع لسنة ٢٠١٤، فهي تشير إلى تدنّي أرقام الأعمال الحقيقية بنسب متفاوتة في معظم القطاعات، التي يمكن وصف عدد كبير منها بالحيوية، وفقاً للمعدّلات التالية:

مكوّن مبيعات الجملة ما بين الفصل الرابع من ٢٠١٤ والفصل الرابع من ٢٠١٥



مكوّن نيّة الاستثمار

"مكوّن نيّة الاستثمار" يعبر عن نوايا تجار الجملة في زيادة أو تخفيض استثماراتهم خلال الفترة القادمة.

في حين تُبدي معظم القطاعات رصانة في مواجهة الحالة السائدة، والمحافظة على مستويات استثماراتها الحالية، وعدم التفكير في تخفيضها، إلا أن هنالك قطاعات لديها نية واضحة في التخفيض، والأبرز في هذه المجموعة كان قطاع المحرّكات والمحوّلات وقطاع المعدّات الكهربائية والإلكترونية. أما القطاعات التي يوجد فيها نوايا إيجابية في زيادة الاستثمار، فهي تضمّ أساساً قطاع الأدوية، العطور ومستحضرات التجميل، أو اللعب والألعاب، وحتى -ولو بنسبة أقل- قطاعات المأكولات والسلع الاستهلاكية.

إن الرقم المجمّع "لمكوّن نيّة الاستثمار" في الفصل الرابع من سنة ٢٠١٥ بلغ مستوى ٠,١٧٨٣، على مقياس (- ٣ الى + ٣) الذي تمّ تبنّيه للتعبير عن مستوى نوايا زيادة أو تخفيض الاستثمار، وهنا يشير التجار إلى نيّتهم بالاستثمار باختيار درجة ما بين - ٣ (تخفيض مؤكد للاستثمار) و + ٣ (زيادة مؤكدة للاستثمار)، أو اختيار الصفر في حال إبقاء الوضع على ما هو عليه.

ويمكن تسوية هذا الرقم الى المدى العددي [٠,١٠٠] ليبلغ ٥١,١٣ (بالمقارنة مع ٤٩,٤١ في الفصل السابق)؛ أن "مكوّن نيّة الاستثمار" المسوّى أصبح أعلى من مستوى ٥٠، هذا يدلّ على أن نية الاستثمار المجمّعة أصبحت أكثر إيجابية. إن هذا الرقم يشكّل حوّلاً، ولو ضئيلاً، في الذهنية السائدة في أوساط تجارة الجملة، بعد أن كانت قد اتسمت بشيء من السلبية في الفصل السابق.

ملاحظة :

ان هذه المعلومات رُوّدت من جمعية تجار بيروت و بنك البحر المتوسط ش.م.ل . على سبيل الاعلام . وهي غير معدة للاستعمال كأداة بحث أو اساس او مرجع لأي قرار. ان هذه المعلومات بما في ذلك اي تحليل شخصي (ان وجد)، تستند الى المراجع المتاحة المختلفة التي يُعتقد بأنها موثوق بها ولكن لا يمكن ضمان دقتها وقد تكون عرضة للتغيير دون إشعار. ان جمعية تجار بيروت و بنك البحر المتوسط لا بضمان دقة وحسن التوقيت ودوام توفر أو اكتمال هذه المعلومات. ان جميع البيانات الواردة هي على سبيل الإرشاد و لا يمكن الاعتماد بها كعرض، أو توصية شخصية او استشارة. ولا يتحمل جمعية تجار بيروت و بنك البحر المتوسط ش.م.ل أية مسؤولية، مباشرة أو غير مباشرة، تترتب عن أو تحصل أو تنتج عن استعمال هذه المعلومات.